بعورات كشف منه يحرم وبعورات لا كوفي المجامعة وفي المنتقى اهـ قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا ينبغي للرجل ان يدخل على امته وبنته واخته الا باذن وكذا الكافر في رحمه وكذا العبد على مولاته ولا يستأذن على امراءته لكن اذا دخل سيع فاحش حان في الحضر والاباحة اذا دان ينصب رحا على نهر العامة لم يكن له ذلك في المحيط ذكر الناطفي امراءة المحرمة تترخص على وجهها خرقة وتجافى عن وجهها وقد تنت المسئلة على ان المراءة منهية من اظهار وجهها للرجال من غير ضرورة وفي فتاوى قاضي خان اذا اراد الرجل ان يشتري جارية حل له النظر الى شعرها وصدرها وثديها وعضدها وساقها وقدميها وان كان يشتهي او كان اكبر رايه انه يشتهي ولا يحل له ان يمس اذا كان يشتهي او اكبر رايه انه يشتهي وفي نكاح الخلاصة اشترى جارية من ميراث ابيه يسعه ان يطاوعها حتى يطاوعها ان الاب وطئها ان بواءها بيت لا يطاوعها النظر الى العورة جايز عند الضرورة فمن ذلك الختان ينظر وكذا الختنة لان الختان سنة وسوء من جملة الفطرة في حق الرجال لا يحل تركه وسوء مكرمة في حق النساء حتى لو امتنعت المراءة عن الختان لا يجبر والرجل يجبر ذكر صدر الشهيد ابو النصر رحمه الله المجوسي لو اسلم قبل الختان فانه يختن وينظر الختان الى عورته لانه من فطرة الاسلام فالنظر في حالة الضرورة جايز وفي غير حالة الشراء تحل النظر بشرط عدم الشهوة جامع مجبون والنظر الى امراءة عن شهوة لا يجوز الا عند الضرورة وسوان يريد نكاحها وعند الشهادة لها او عليها والقضاء لها او عليها لكن يقصد اداء الشهادة والقضاء لا قضاء الشهوة ثم ما شئ فاما الزوج فيحل له النظر كل شئ والاب ان لا ينظر الى عورتها ثم ما شئ من اخذ عبد ليخدمه داخل البيت هو كختان مجبون رجل اراد ان يمر بارض انسان او اراد ان ينزل له ذكر وسوء على وجهان ان كان لها حايط او حايل لس له ذلك لان الحايل دليل انه لم يرض به وان لم يكن لها حايط ولا حايل فلا باس به لانه عرف دلالة انه راض به والمعتبر في هذا الباب داب الناس رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فلم يجد مسلكا الا ارض انسان فلا باس بان يمشي فيها للضرورة واذا ابتلى بين الصلوة في الطريق وبين ارض انسان فان كانت الارض مزروعة فالافضل ان يصلي على الطريق لان له في الطريق حقا دون الارض وان كانت غير مزروعة وهي لمسلم او ذمي او الفراني فكذلك الجواب وان كانت لمسلم فالافضل

ان يصلي

ان يصلي على الطريق فاضي ظهر ويحل للزوج والمالك الاستمتاع في الفرج الا في حالة الحيض فانه لا يباح الوطئ في هذه الحالة ثم نظر وسل يباح الجماع فما دون الفرج قال محمد وابو يوسف رحمهما الله لا يباح الاستمتاع الا فوق الازار وقال محمد رحمه الله يجب شعار اليوم ويحل له ما دون ذكر من عزار واختلف المشايخ رحمهم الله في تفسير قول ابي حنيفة وابي يوسف ما فوق الازار قالوا اراد ما فوق السرة من البطن ونحوه ولا يباح ما دون السرة الى الركبة قال بعضهم اراد به يحل الاستمتاع ما فوق الازار الى الركبة وقال بعضهم اراد به يحل الاستمتاع مع الازار المشدود في الحظر والاباحة من اتخذ صبيا فولد مختونا وينبغي حمله الختان وعرف بذكر اسم البصر من الحاجبين ترك في مسايل الموارة من الملتقط اسم قذر وفي مسايل التعليق في الطلاق سئل ابو حنيفة عن رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم اختنه فامراءته طالق وبين يديه اسود قايم قال ابو حنيفة رحمه الله كان يا علم من هذا الاسود قال الفقيه رحمه الله يجب الختان ما بين سبع سنين الى عشر سنين وفي آداب اذا قطع الجلدة في الختان اكثر من النصف فهو ختان وان كان اقل لم يجز وختن الصبي سبع سنين وان كان اصغر من ذلك او اكبر قليلا فلا باس به جاء الصبي الى بقال بخبز او فلوس بطلب ما ينتفع به في البيت كالملح ونحوه لا باس بان يبيعه والافضل في غير الفعل حتى يسئله سل اذا نوله من فاس وبين العتابين قال ابو حنيفة ان كان الناس مجتمعين على امام من المسلمين وان من امنوا والسبل آمنة فخرج ناس من المسلمين على امام اهل الجماعة فينبغي للمسلمين ان يقتتلوا امام الجماعة ان قدروا عليه وان لم يقدروا فالواجب على كل مسلم ان يعتزل الفتنة ويقعد في بيته لقوله عليه السلام من قرب من الفتنة اخمن الله رقبته من النار رمز جامع المجوس التسمية باسم لم يذكره الشارع في عباده ولا ذكر من رسوله ولا استعمله المسلمون تكلم المشايخ رحمهم الله والاولى ان لا يفعله رجل كنى ابنه الصغير بابي بكر وغيره كره بعض المشايخ رحمهم الله كذب فليس لابن اسمه بكر لكونه سوا باله والصحيح ان لا باس به فان الناس يريدون به التفاؤل اهـ سيجيء ايا في الحال لا التحقين يجنس الباقي يجوز في اربعة اشياء في الخف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس والبغل والفصل يعني الرمي والمشي بالاقدام يعني القدو وانا يجوز ذكر اداكان البدل معلوما في جانب واحد بان ان يسبقني كذا فذكر كذا او ان يسبقني لا شئ لي عليك او على الغلبة اذا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)